

Distr.: General
7 May 2014
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧١٦٩، المعقودة في ٧ أيار/مايو ٢٠١٤، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل":

"يعيد مجلس الأمن، المجتمع في الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التأكيد على أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

"ولا يزال يساور مجلس الأمن بالغ القلق إزاء التهديد الذي يشكله الإرهاب، ومخاطر حيازة جهات من غير الدول للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، أو استحداثها لها أو تجارها بها أو استعمالها لها.

"وإذ يسلّم مجلس الأمن بالحاجة الملحة إلى أن تتخذ جميع الدول تدابير إضافية فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، ووسائل إيصالها، يؤكد من جديد أن على الدول أن تتخذ تدابير فعالة لمنع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وأن تضع ضوابط محلية لمنع انتشار هذه الأسلحة. ويهيب مجلس الأمن بجميع الدول أن تكثف جهودها من أجل تنفيذ القرار ١٥٤٠، مع التركيز على المجالات التي يمكن أن تعزز فيها التدابير المتخذة، وذلك بهدف تحقيق التنفيذ الكامل للقرار بحلول عام ٢٠٢١.

"ويثني مجلس الأمن على إسهامات اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وإذ يشير إلى القرار ١٩٧٧ (٢٠١١) الذي مدد ولاية اللجنة لمدة عشر سنوات، يؤكد من جديد دعمه المتواصل للجنة.



” ويشير مجلس الأمن على اللجنة برصد تنفيذ القرار ويحث جميع الدول على إبلاغ اللجنة بانتظام بالتدابير التي اتخذتها أو التي تعتزم اتخاذها لتنفيذ القرار. وبصفة خاصة، يدعو مجلس الأمن جميع الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولى بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى أن تفعل ذلك دون تأخير، تماشياً مع هدف اللجنة المتمثل في تحقيق عالمية الإبلاغ.

” ويوصي المجلس اللجنة بأن تنظر في إمكانية وضع استراتيجية من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وإدماج هذه الاستراتيجية في استعراض اللجنة الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، المزمع تقديمه إلى مجلس الأمن قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

” ويذكر مجلس الأمن بقراره أن تبلغ الدول الأعضاء مجلس الأمن فوراً بأي انتهاك للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك حيازة جهات من غير الدول للأسلحة الكيميائية ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة بها، وذلك من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.

” ويدرك مجلس الأمن أن دولا عديدة لا تزال بحاجة إلى المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويؤكد على ضرورة تعزيز المساعدة في هذا المجال. ويشجع مجلس الأمن ويدعم المناسبات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لبناء القدرات باعتبارها وسيلة لدعم تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

” ويعيد مجلس الأمن تأكيد الحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون الجاري بين اللجنة واللجان ذات الصلة حسب الاقتضاء.

” ويسلم مجلس الأمن بأهمية مكافحة التهديدات النووية والكيميائية والبيولوجية في سياق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، يعيد مجلس الأمن تأكيد ضرورة منع الجهات من غير الدول من الحصول على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والمواد المتصلة بها ووسائل إيصالها أو على المساعدة والتمويل بغرض الحصول عليها. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تقوم اللجنة بتنسيق عملها في مجال منع الانتشار مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

”ويلاحظ مجلس الأمن نتيجة بلاغ مؤتمر قمة لاهاي للأمن النووي الصادر في آذار/مارس ٢٠١٤ الذي أقر بالمساهمة البارزة التي بذلتها الأمم المتحدة لتعزيز الأمن النووي، بما في ذلك العمل الذي تضطلع به لجنة القرار ١٥٤٠.

”ويشجع مجلس الأمن اللجنة على الاستفادة، حسب تقديرها، من الخبرات ذات الصلة، بما في ذلك خبرات المجتمع المدني، ودوائر الصناعة والقطاع الخاص بموافقة دولها، حسب الاقتضاء“.
